الثورة
www.althawranews.net
الأحد 23 ربيع الثاني 1435هـ 23 فبراير 2014م العدد 17993
Sunday : 23 Rabia Thani 1435 - 23 February 2014 - Issue No. 17993

(3-1)

محمد محمد إبراهيم
mibrahim734777818@gmail.com

على عتبات الدولة الاتحادية

الأقلمة.. الديمقراطية وعمق المجتمع

بدأت مخرجات الحوار الوطني الشامل - الذي انتصر لمعاناة اليمنيين وغبنهم السياسي والاجتماعي خلال زمن طويل- تطرح نفسها في الواقع، واضعة كرة التنمية للتنافس، ومع هذه البداية بدأ الأمل يكبر مع كل خطوة باتجاه تطبيق هذه المخرجات.. وكله يراهن على أن تتراجع السياسة السلطوية مائة قدَم من مسار التغيير الذي سيخدم الجميع..

هذا الأمل يتعاظم عندما نسترجع أهداف النظام الجمهوري الذي أخرج اليمن في 26 سبتمبر 1962م من الملكية والحكم الفردي إلى حكم الشعب نفسه بنفسه..وهو المبدأ الذي انتصرت له أيضاً مخرجات الحوار الوطني الشامل مزيحة حُجَباً من اعوجاج المسار، وعلقت عليه الجماهير اليمنية آمالها العريضة، متطلعة لوجود دولة اتحادية مدنية حديثة تحكم المؤهل والكفاءة والمعرفة في انتاج الحاكم، وعبر تنافسية الصندوق، وليس القبيلة والجهة والجاه والعُصبة ليجد كل أبناء اليمن حقهم في تقاسم الثروة والسلطة وحكم الذات الجمعية، داخل كل ولاية (محافظة) ومن ثم داخل كل إقليم.. وفي المقابل يتقاسم الجميع ثقل وعبء مسؤولية التنمية والأمن والاستقرار على حدّ السواء..

إن الحديث عن الأقلمة في مجتمع عاش فصولاً من الصراع السياسي والقبلي على مفاصل النفوذ السلطوي يقتضي إدراك الفارق الثقافي والتكوين الاجتماعي بين بلدان متقدمة في منظومة الفكر والثقافة والمعرفة والحقوق والواجبات والإيمان بالقانون والدولة، وبين بلدان لم يبارح مجتمعها عتبات الاقتتال على أسباب استعراضية لبسط نفوذ القبيلة أو الحزب أو الشلة، في صراعات تقود المنتصر في نهاية المطاف للسلطة فيصطدم بغياب مشروع الدولة، أولاً من ذهنه وترتيباته، فيعجز في حكم الجميع على حدّ السواء..كما يجب التفريق بين (نظام اتحادي فيدرالي جمهوري) يقتضي وصول الديمقراطية إلى عمق المجتمع، وفوز حاكم الولاية، ثم حاكم الإقليم ثم حاكم الأقاليم، بالانتخابات، وبين نظام فيدرالي بحاكمية سلطانية رموزها أمراء ولايات توارثوا حكمها عبر قرون وسلّم بحكمهم المجتمع، ليس عنوةً، بل عرفانا لما بذلوه من أدوار تنموية وبنيوية فرضت احترام العامة لهم..

صحيح أن الدولة الاتحادية في اليمن خطوة جبارة تعزز مسار النظام الجمهوري الذي ارتضاه اليمنيون نهجاً ومسلكاً وأداة لحكم أنفسهم، بمن يرضى به الشعب، لكن الأهم من ذلك هو أن يدرك كل من يعتبرون أنفسهم أوصياء على اقليم معين من الستة الأقاليم- انطلاقاً من قوة المال، أو الجاه، أو السلالة، أو المذهب- أن واقع اليمن الجمهوري لا يحوي في قاموسه توارث الحكم في الولاية أو الإقليم..

وبدون الإلمام بذلك سينتقل الصراع وبضراوة أكثر من داخل عاصمة دولة مركزية – ولم تكن مركزية بالمعنى المؤسسي وإلا لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم- إلى داخل كل مركز كل إقليم خصوصاً إذا كان مركز الدولة الاتحادية أكثر وهناً من ما مضى..

إن هذه التحديات تفرض على القيادة السياسية وعلى كل القوى السياسية اليمنية ومنظمات المجتمع المدني التنبه لمثل هذه المفارقات..وأن على الجميع السعي بنية صادقة باتجاه تقليص منظومة قيم السيطرة والاستحواذ في ذهنية المجتمع اليمني، التي تبدأ بالقرية وتمر بالعزلة أو القبيلة ثم بالمديرية ثم بالمحافظة وصولاً إلى صراع رؤوس الولايات على قيادة الإقليم، وعلى الدولة بمؤسساتها التي يحكمها في نهاية المطاف مسلسل الصراع نفسه..

هذه التحديات والاحترازات الواجب التنبه إليها لا تنفي مطلقاً مكانة النجاح التاريخية للصيغة الاتحادية التي توصّل إليها اليمنيون عبر توافق وطني وشعبي وسياسي، بل تجعل من أبرز الأولويات أمام قيادة البلد السياسية، أن تنظر للخطوات التالية لتسمية الأقاليم نظرة عملية وسريعة تستهدف مجموعة اجراءات من شأنها تقوية مركز الدولة الاتحادية وبسط هيبتها لتتمكن من حكم الأقاليم الستة بمعيار الحق والواجب واحترام القيم التنافسية والعملية للأقاليم في الإدارة والعمل..وبهذا ستنجح الدولة بفرض الإطار العام للصورة الذهنية للمغزى التنموي للأقاليم وستقطع الطريق أمام تداعيات مخاوف الناس الناتجة عن عدم استيعابهم لمفهوم الأقاليم، وستفرض الواقع الجديد لنظام الحكم اليمني..

مجرد تدشين..!

حسين محمد ناصر

يتعامل البعض من المسؤولين للأسف الشديد مع حدث كبير بمستوى الحوار الوطني بسطحية شديدة وروتين مطنب بالتخلف وتعسف لأهمية الحدث ونتائجه.

وإذا كان هذا التعامل يتم مع هذا الحدث ومن مسؤولين بهكذا طريقة فلا نعلم كيف سيكون التعامل مع مخرجاته غداً؟!

لقد سارع البعض في إقامة احتفائية اسماها تدشين إقامة الأقاليم وكأن الأقاليم ووجودها على الواقع عملية آنية لا تستغرق سوى بضعة أيام وأسابيع!! ونسي هذا البعض العزيز أن الأقاليم مرتبطة بلجان ودستور وخطط وبرامج ودراسات وقوانين وقرارات وإجراءات ليست ببساطة إقامة حفل روتيني لم يقدم سوى خطابات وحضور شابته أحداث مختلفة أتت كنتيجة للتسرع الملفت للنظر بذلك التدشين الخالي من أية رؤى مستقبلية ولا خطط وفعاليات ترتقي إلى مستوى معاني وأهمية الأقاليم.

جاءت الفعالية باهتة بعيدة عن الإعداد المسبق الدقيق الشامل وفوقية الحضور لم تقترب من الناس البسطاء الذين يهمهم معرفة ماهية تلك الأقاليم وماذا تعني على صعيد حياتهم المعيشية والواقع المعاش الذي يعانون كثيرا من مشكلاته وهمومه، وكأن كل ما يهم من قام بها على عجل هو تسجيل سبق والظهور بمظهر الحريص والعالم بأبعاد الأقلمة أكثر من غيره من ذوي التخصص والسياسية والأحزاب وكحاجز موقع في هذا الإقليم أو ذاك.

لقد كان من المستحسن أن تشكل لجان تحضيرية من المحافظات المكونة لهذا الإقليم أو ذاك من كافة الأحزاب والشخصيات العامة المؤثرة والفاعلة في المجتمع وتعقد أكثر من اجتماع وفي أكثر من محافظة تضع في نقاشاته رؤية وخطة شاملة لفعاليات متنوعة يبدأ تنفيذها من المراكز ثم المديريات وتتوج بحفل خطابي مهيب في عواصم المحافظات، ولأن الفترة المتوقعة لتشكيل الأقاليم ليست محددة وليست قريبة أيضا فإن تلك الخطط الخاصة بالفعاليات التحضيرية لا تكمن فقط بحفل سريع واعتيادي وكفى، ولكنها خطط تشمل فعاليات سياسية وثقافية وفنية ورياضية واجتماعية مختلفة مدى تنفيذها يمتد لسنوات أليست احتفالات تدشين للأقاليم المنتظرة لسنوات قادمة؟!

وأن نظرة جديدة للتعامل مع المناسبات والأحداث باتت مسألة مطلوبة تطوي بوجودها تلك الأساليب والوسائل القديمة التي تعوّد عليها الناس واتخموا بمضامينها عديمة المحتوى والتأثير والنفقات المالية غير المبررة وانتهازية تسجيل المواقف بفعاليات يشوبها القصور والمفاهيم الهشة التي لا تقوى على الصمود في أول اختبار لها كما أثبتت الأيام.

وأن نقل فعاليات الاجتماعات المغلقة إلى الشارع وأماكن الحياة الاجتماعية هو الأسلوب الناجح في إيصال الرسائل السياسية والفكرية إلى الناس/الجماهير، وهو الإثبات الحقيقي لمدى تواجد هذه الجهة أو تلك ودون ذلك يصبح عملا رسميا موجها لفئة قليلة العدد والتأثير لا يسمن ولا يغني يرتد سلبا على صاحبه.

والمطلوب اليوم هو أن يجرب هذا الحزب أو ذاك وهذه الوزارة أو تلك الجامعة العمل بين أوساط الناس وتجمعاتهم فهم أساس نجاح أية مشاريع وبرامج ورؤى سياسية نعم لنجرب ذلك وليس عيبا أن نحاول غرس بدايات لهذا الأسلوب الجديد ولو في حدودها الدنيا شريطة أن تكون خارج الدوائر الرسمية فالرهان اليوم أضحى كبيرا ومهمة السياسي الناجح أن يكسب أكبر قدر من المناصرين والمؤيدين لسياساته وبرامجه ولن يتأتى ذلك بالتأكيد من خلال الفعاليات الرسمية المغلقة والغارقة في التخلف أو قل التي لم تعد صالحة للاستخدام اليوم.

السرعة أولاً

مأرب الورد
Ibb1986@hotmail.com

يميل الناس إلى السرعة في كل شيء،وتجد حياتنا تتحول إلى مضمار سباق للوصول أولاً،من الركوب متعلقاً على باب وسيلة نقل داخلي(حافلة صغيرة)،أو محاولة الخروج عقب إنهاء الإمام للصلاة في المسجد.

لا وقت لدينا للإنتظار أو الراحة،كأنما شعار"السرعة أولاً"مكتوب أمام أعيننا،لا مجال للاستفسار ولا البحث عمّن يكون الفاعل في قضية ما قد كيلت الاتهامات لهذه الجهة أو تلك كالسيل وأعقبها صدور أحكام قطعية غير قابلة للاستئناف.

المشكلة أنك لا تجد هذا السباق نحو العمل والالتزام بالمواعيد والانتظام حتى في طوابير الانتظار أمام مخبز أو بقالة أو حتى بقالة لشراء قنينة مياه تروي بها عطشك.

كم شاهدت باليوم هذا المنظر:أشخاص يفضلون الركوب واقفين على باب باص؟وكم رأيت منظراً لحال آخرين يصطدمون بآخرين أثناء لقائهم بالصدفة في رصيف شارع؟

لو سألت أحد هؤلاء الذين اختاروا الركوب بهذه الطريقة لما لم تنتظر باصاً آخر وتركب كي توفر على نفسك مشقة التعب،لرد عليك بالقول إنه في عجلة من أمره وليس مهماً كيف يركب بقدر اهتمامه الوصول سريعاً،يحدّثك كأنه في مفرق طريق فرعي ترابي إلى قرية نائية في أعلى الجبل وهو مضطر للركوب متعلقاً في سيارة(شاص)موديل 83 في أحسن الأحوال.

وأنت تقول لشخص صدمك للتو أثناء مروره مسرعاً:مالك يا عزيزي هدئ أعصابك،لن تجده يقول عفواً أو يسبقك مبادراً بالاعتذار وإن فعل فبكلمة يلقيها في وجهك وهو طائر نحو وجهته.

ثقافة السرعة – إن جاز التعبير – ثقافة يمنية بامتياز ولها حضورٌ طاغٍ في النقاشات واللقاءات والمناسبات وكل مظاهر حياتنا،واللافت أن السرعة تكون في ما لا ينفع أو بتعبير أدق ما ليس مهماً إلى تلك الدرجة التي تجعلك سائراً في الطريق وأنت فاقدٌ عقلك أي شارد الذهن أو غارقٌ في تفكير عميق ولا تعرف أنك وصلت إلا بصوت منبّه سيارة أو رنة هاتفٍ ممن ينتظرك.

خذ مثلاً مدى التزام مدعوين لحضور ندوة أو مؤتمر أيا كان هؤلاء من طبقة المثقفين أو المسؤولين أو الناس العاديين بالموعد المحدد،لن تجد التزاماً إلا القليل منهم وإذا ما تساءلت عن حب السرعة عند اليمني فسوف تهتدي لإجابة أن هذا ليس مكانها.

لماذا لا تكون السرعة حاضرة في الانتظام في العمل والإنتاج والتعلم؟لماذا نجد سرعتنا نحو سوق القات وقت الظهر أكبر من سرعتنا صباحاً وقت الدوام؟لماذا لا نلبي دعوات المناسبات الاجتماعية إلا متأخرين بينما تجدنا نصل باكرين إلى مكان قادتنا إليه إشاعة كاذبة أحيانا.

نريد أن نكون أكثر سرعة في تلبية نداء مظلوم بالتضامن والاعتصام لأجله وأن نكون أكثر سباقاً نحو التنافس على تحسين أحوالنا بشكل عام،أن نكون مبادرين تجاه كل ما هو إيجابي وجدير بالسرعة لا أن ننجر نحو الأشياء غير المهمة ونجعلها في قائمة أولوياتنا ونعكس بوصلة حياتنا.

تدعو إنسان لحضور وقفة احتجاجية قد تنصر مظلومين يقول لك يا أخي ليست مهمة،ولما تسأله ما هو تعريف المهم في قاموس يتلعثم ولا يهتدي لجواب.

ثمة مفاهيم مغلوطة سائدة في أوساط المجتمع وهي نتاج ثقافة قديمة وتراكم وممارسات رسخت قواعدها وأصبحت كأنها من أصول فن التعامل في الحياة اليومية.

هل من سرعة نحو بناء اليمن؟

إلى أين يا يمن.....؟؟؟

أسمهان الإرياني

تتدحرج اليمن نزولا في مؤشرات مدركات الفساد لتصل في العام2013م إلى المرتبة167 ضمن 177 دولة ارتفاعا 5% عن العام ،السابق حيث كانت في الترتيب 156 ضمن 176دولة . يمر اليمن بمرحلة أنتقالية سيئة محاصرة بقرارات توافقية بعد مرحلة ثورة او ازمة سياسية كما يحلو للبعض تسميتها لكن هل استطاعت اليمن انهاء النظام السياسي الفاسد في المرحلة السابقة؟؟ هل تخطو الثورة خطوات تتجه نحو الهدف؟؟؟ ام انها بتعد كل البعد عن حالة الاستقرار وتتجه نحو انفلات امني وتسيب فوضوي . خرجت الجماهير في يوم 11 فبراير في الذكرى الثالثة للثورة اليمنية بين محتفل بالذكرى ،وبين مناهض لحكومة توافقية فاسدة .اذا لازال الوضع الضبابي في اليمن قائما كما هو قبل ثلاث سنوات ولازالت الحكومة و ما أكثر ذوي النيات السيئة في هذا البلد وما أندر أولئك الذين يستشعرون آلام الناس ومعاناتهم لقد تحول أكثرهم إلى جرافات وناهبين للمال العام في السلم والحرب هؤلاء الذين نعاني منهم دمروا الوطن والمواطن بلهثهم وراء الغنى والثراء ..وأهملوا أعمالهم الأساسية وتحولوا إما إلى سماسرة ومقاولين مباشرين أو من الباطن أو تحويل وزاراتهم ومؤسساتهم إلى محميات أسرية لا يجوز الاقتراب منها . سفهاء الإدارة في بلادنا الذين استفادوا في الحقيقة من كل الظروف والأزمات والأحوال وظلوا ينفخون في كير المحن والمشاكل حتى ينشغل الآخرون بهذه العواصف والمنعطفات ويخلو لهم الجو في تسخير الإمكانيات العامة لخدمته لتمكنه من القفز إلى مراتب الأثرياء والثراء الفاحش وأوصلوا البلاد إلى ما وصلت إليه اليوم من تناحر وكره وبغضاء وحقد كل منها على الآخر . .وبالتالي فنحن وأغلب الشعب ننادي ونطالب وننند بالفساد والمفسدين ومن يقف وأراءهم لأن المنصب الحكومي لم يكن يوما من الأيام حكرا على فئة أو مجموعة من الناس وليس أيضا إرثا لقبيلة أو حزب أو شخص كما الإعلام اليمني قاصراً على الادلاء بمعلومات من شأنها ضبط المتسببين بعدة حركات ارهابية بين اغتيالات و انفجارات أو هجوم لمرافق دولة المفترض ان تكون محصنة .لكن يظل الفساد هو القضية التي يتداولها اليمنيون باستحياء لمعرفتهم بتفشيه وبصعوبة محاربته في دولة تصل اميتها إلى ما يقارب ثلثي السكان ،الفساد الذي يحرك الأطماع وحب التفرد بالسلطة هو للأسف الوقود لهذه النزاعات والصراعات والدعوات المحمومة من قبل كل الأطراف السياسية للرقص على أوجاع اليمنيين ولنتطرق هنا لتفسير كلمة الفساد حيث يعرف الباحثون في العلوم الاقتصادية والسياسية الفساد بأنه (استخدام الوظيفة العامة للحصول على منافع شخصية وذلك بمخالفة او استغلال القانون) او سوء استخدام السلطة لتحقيق مطالب خاصة، وعادة يكون للفساد طرفين فاسد ومفسد ماعدا حالة واحدة من صورة و هو الاختلاس، وهناك من يقرب هذا المفهوم بالفساد الدولي حيث يكون هناك جهات تعرض الفساد وهي الطرف المفسد وجهات تتجاوب مع طلب الفساد الطرف الفاسد ،فحينما تقدم الدول الكبرى الرشاوى لمسئولي الدول النامية للوصول إلى استثمارات خيالية لهذه الدولة تصبح في هذه الحالة هي الراشي والدول النامية المرتشي أي عرض وطلب ،وعندما لا تستطيع هذه الدول الحصول على ما تريده تبدأ في اللعب بالخيوط السياسية حيث يتمثل الفساد هنا بتمرير قرارات سياسية مهمة للحصول على ثروات هذا البلد وحماية مصالحها يساعدها في ذلك خونة وعملاء من البلد. الفساد ظاهرة عالمية الا أنه نستطيع أن نقول أن هناك خصوصية لكل بلد ودرجة يقاس بها واليمن كإحدى الدول النامية يصنف الفساد فيها بالفساد المنهجي هو الفساد الذي يمارس افقيا وعموديا أي كبار موظفي الدولة من الفاسدين مع البيروقراطيين من الطبقات الأدنى الذين يعتبرون دفع الرشوة امراً مسلماً به ولا يعتبرون هذا تصرفاً غير رسمي للوظيفة العامة لأنهم لا يؤمنون بشرعية الدولة الفاسدة وبالتالي يتبخر مبدأ الوثوق في المؤسسات العمومية والديمقراطية . يظل الفساد هو العدو الحقيقي لبلادنا وأن لم نلتفت لهذا الوباء سنظل دولة تزعزعها الصراعات والنزاعات الجهوية واطماع الفاسدين والمستفيدين من ثروات البلد وخيراته وهذا يتطلب احساساً بالمسئولية من كافة شرائح المجتمع والمنظمات المحلية والدولة التي لابد أن تعزز مفاهيم الحكم الرشيد من الشفافية والتشاركية والعدالة للوصول إلى دولة يحكمها القانون.

عبدالله علي النويرة

وسائل الإعلام غير المسؤولة

العصر الحديث هو عصر الإعلام بامتياز، وقد شارك في بلورة وصياغة توجهات الرأي العام سواء المحلي أو الإقليمي والدولي وهذا الأمر يدركه كل متابع لما يجري من حولنا، ذلك أن الإعلام أصبح له سطوة هائلة وقدرة كبيرة على توجيه الرأي العام باتجاهات معينة تبعاً لما هو مخطط له لدى جهابذة وسائل الإعلام، هذا بالنسبة للصورة العامة حول تأثير وسائل الإعلام على الجمهور المتلقي للرسالة فكيف هو الوضع لدينا؟

لقد حصلت لدينا انتكاسة كبيرة في مجال تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام وهذا الأمر قد يكابر البعض ويقول إن العكس هو ما حصل ولكني أقول إن الممارسات التي يقوم بها بعض منتسبي مختلف وسائل الإعلام أدت إلى تأثير عكسي على المتلقين وقللت من تأثير هذه الوسائل على الرأي العام ذلك أن هذا المجال المهم الذي يسمى السلطة الرابعة قد أصيب في مقتل من خلال دخول أناس دخلاء على المهنة الإعلامية وحولوها من سلطة رابعة ذات تأثير كبير على ما حولها إلى وسيلة تسلية وتجارة بحيث أصبح المردود المادي هو الذي يتحكم فيما يتم نشره في الكثير من وسائل الإعلام وهذا الأمر أصاب الإعلام في مقتل للأسف الشديد.

لقد كان، هناك اعتراضات على قيام وسائل الإعلام في السابق بتبر الموضوع الذي تتناوله على طريقة "ولا تقربوا الصلاة" وكان يتم استهجان وسائل الإعلام التي تتخذ هذا الأسلوب كما كان يتم استهجان قيام بعض وسائل الإعلام بتضخيم بعض الأخبار وإعطائها حجماً أكبر مما تستحق أو تجاهل وسائل إعلام أخرى لأخبار هامة فتقوم بالتقليل منها وكانت هذه الأمور من صميم العمل الإعلامي كونه يناصر رأياً ضد رأي آخر وإن بطرق ملتوية ولكنها موجودة وليست مختلفة ولكن أسلوب التناول هو ما يعيبها فقط.

ما الذي يجري الآن؟ أخبار ملفقة ليس لها أي أساس من الصحة..شطحات من التوقعات أو ما يقال أنه تسريبات وهي بعيدة كل البعد عن الواقع..كذب وافتراء على القاصي والداني دون أن يرف جفن لمن كتب هذا الكذب لدرجة أن المبعوث الأممي بنعمر على سبيل المثال قال في إحدى المقابلات إن وسائل الإعلام اليمنية قولته ما لم يقل وقابلته بأناس لم يقابلهم وزورته أماكن لم يزرها هكذا وبكل بساطة..كذب بواح من وسائل إعلام ليس لها ضابط يضبطها أو رادع يردعها.

ما هذا؟ ما الذي يجري في الوسط الإعلامي؟

إلى متى سيستمر هذا الأمر الذي أفقد وسائل الإعلام مصداقيتها؟

أين ميثاق الشرف الذي كان هناك ترويج له قبل فترة طويلة؟ ولو وجد ميثاق الشرف من سوف يضمن التزام الجميع به؟

أليس هناك جهة تستطيع أن تقول إلى هنا ويكفي؟

أليس في الإعلام رجل رشيد يعمل على فرملة القاطرة المنحدرة إلى أسفل بدون توقف؟

لقد أصبح المواطن ينظر إلى العناوين ويتلفت يمينا وشمالاً ويقول في نفسه من نصدق؟

لقد أصبحنا بحاجة ماسة لوقفة جادة ومخلصة لإيقاف هذا العبث الذي يقوم به البعض والذي يسيء لكل القيم والمبادئ ويؤدي إلى حدوث تصدع في الرأي العام الذي يجب أن يتم توجيهه توجيها سليما بعيداً عن المصالح الشخصية أو الحزبية أو المناطقية والفئوية.

حفظ الله الوطن من كل مكروه.

المارقون

محمد العزيزي

ما أكثر ذوي النيات السيئة في هذا البلد وما أندر أولئك الذين يستشعرون آلام الناس ومعاناتهم لقد تحول أكثرهم إلى جرافات وناهبين للمال العام في السلم والحرب هؤلاء الذين نعاني منهم دمروا الوطن والمواطن بلهثهم وراء الغنى والثراء ..وأهملوا أعمالهم الأساسية وتحولوا إما إلى سماسرة ومقاولين مباشرين أو من الباطن أو تحويل وزاراتهم ومؤسساتهم إلى محميات أسرية لا يجوز الاقتراب منها . سفهاء الإدارة في بلادنا الذين استفادوا في الحقيقة من كل الظروف والأزمات والأحوال

محمد راجح سعيد

وسائل الإعلام والإثارة

تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تعزيز الجوانب الإيجابية في كل ما يحدث في المجمع من تطور وعلى مستوى الأصعدة أما إذا اقتصر دور الإعلام على تأجيج الخلافات فلا شك أن دوره يكون سلبياً إلا أن الذي حصل سواء قبل انطلاق مؤتمر الحوار قبل عشرة أشهر أو من قبل أو من بعد انتهاء مؤتمر الحوار فقد ظل الخطاب الإعلامي دون مستوى المسئولية وخاصة عند أجندة الأحزاب والقوى السياسية الأخرى فقد تواصل تبادل الاتهامات وإطلاق لإشاعات وحتى الآن لازال التاجيج الإعلامي في أوجه فما السبب يا ترى؟

لا شك أن السبب معروف وهو عدم استيعاب روح المسئولية ومتى ما تم استيعاب روح المسئولية سوف يتم وقف كل المهاترات والمكايدات الإعلامية ومع كل ما حدث انعقد مؤتمر الحوار الوطني واستمر طيلة عشرة ونجح نجاحاً كبيراً بشهادة الجمع وأسفر المؤتمر عن مخرجات سوف تحدد ملامح مستقبل الجديد ولا شك أن نجاح المؤتمر سيعود بالفائدة لليمن على مستوى الأصعدة وكذلك على مستوى القوى السياسية كلها بما في ذلك الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك الشعب اليمني بأكمله وطالما أن الدولة تعمل بكل همة على تطبيق مخرجات الحوار الوطني إلى واقع ملموس فليلتف الجميع مع الدولة وعلى رأس ذلك وسائل الإعلام الموجودة على الساحة.

إن على الجميع الالتزام والامتثال لمخرجات الحوار الوطني والالتزام والامتثال التي ،،،لليمن دون غيره من دول الربيع العربي وهذا يتطلب كما اسلفنا من وسائل الإعلام تجنب الإثارة ونبذ الخلافات وأن تقطع دوراً كبيراً في تهدئة الأجواء حتى الانتهاء من تطبيق مخرجات الحوار الوطني على أرض الواقع خاصة إذا ما عرفنا أن مرحلة التطبيق والتنفيذ مهمة شاقة حتى تجد المناخ المناسب لتنفيذ مخرجات الحوار نصاً وروحاً.